

Distr.: General
5 August 2016
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون
البند ٦٧ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري، وكراهية
الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب: التنفيذ
الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتها

برنامج الأنشطة لتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦/٦٩. ويركز التقرير على الخطوات التي اتخذها جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والهيئات المعنية بالمساواة، والمجتمع المدني، دعماً لبرنامج الأنشطة المتعلقة بتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (٢٠١٥-٢٠٢٤). كذلك يقدم التقرير توصيات بشأن إجراءات يمكن للدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة اتخاذها للمضي قدماً في تحقيق أهداف العقد.

* A/71/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

010916 010916 16-13566 (A)



أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦/٦٩. ويعرض التقرير التحديات التي يواجهها السكان المنحدرون من أصل أفريقي والمبادرات الرئيسية التي يضطلع بها جميع أصحاب المصلحة. وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، عممت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مذكرة شفوية تطلب فيها إسهامات من الدول، وهيئات حقوق الإنسان، والآليات والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهيئات المعنية بالمساواة، ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات المنحدرين من أصل أفريقي. ويستند التقرير إلى المعلومات والآراء المقدمة.

٢ - وكانت الجمعية العامة قد أعلنت في قرارها ٢٣٧/٦٨ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤)، وموضوعه "المنحدرون من أصل أفريقي: الاعتراف والعدالة والتنمية". واعتمدت الجمعية، في القرار ١٦/٦٩، برنامج الأنشطة لتنفيذ العقد، وعينت مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان للقيام بدور منسق العقد.

٣ - وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وردت معلومات لإعداد التقرير من حكومات الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وإيطاليا، وبيرو، والسويد، وشيلي، وصربيا، وكازاخستان، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولبنان، والمكسيك، وهولندا، واليونان، ومن لجنة المساواة وحقوق الإنسان في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واللجنة الأوروبية المناهضة للعنصرية والتعصب، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك، والمعهد الوطني لمكافحة التمييز في الأرجنتين، والمعهد الهولندي لحقوق الإنسان، ومكتب مفوض حقوق الإنسان في بولندا، ومكتب أمين المظالم في كولومبيا، ومكتب أمين المظالم في كوستاريكا، ومكتب أمين المظالم في إكوادور، ومكتب أمين المظالم في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، والمكتب الإقليمي لمفوضية حقوق الإنسان في شيلي، والمكتب الإقليمي لمفوضية حقوق الإنسان في بنما، والمقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والمقرر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بقضايا الأقليات، وفريق الأمم المتحدة القطري في البرازيل، وإدارة شؤون الإعلام، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). كذلك قدم مساهمات عدد من منظمات المجتمع المدني، منها منظمة "Agrupación Xango" ومركز البحوث المتعلقة بحقوق الإنسان وواجباته، ومؤسسة "Mundo Afro".

٤ - ويتجلى من الردود أنه يجري اتخاذ تدابير ملموسة لتحسين حالة حقوق الإنسان الواجبة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في عدد من البلدان في جميع أنحاء العالم، ومن المأمول أن تكون هذه التدابير مصدر إلهام للبلدان الأخرى. ولا ينبغي أن يفسر غياب المعلومات المتعلقة بالبلدان أو المناطق الأخرى غير تلك المذكورة في التقرير على أنه دليل على أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي لا يواجهون تحديات في مجال حقوق الإنسان في تلك البلدان أو المناطق، بل ينبغي فهمه على أن التقرير لا يعكس سوى نطاق المعلومات الواردة حتى الآن.

ثانياً - التدابير الملموسة، بما في ذلك الممارسات الجيدة

٥ - قامت مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات المعنية بالمساواة والمجتمع المدني، باتخاذ خطوات لتنفيذ برنامج الأنشطة المتعلقة بتنفيذ العقد. ومن الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء، اتخاذ تدابير تشريعية، ووضع خطط عمل وطنية وسياسات عامة، تشمل سياسات العمل الإيجابي، وإنشاء آليات للرصد والتظلم، وجمع البيانات، والتوعية بشأن مبادئ المساواة وعدم التمييز، وحقوق المنحدرين من أصل أفريقي.

ألف - التدابير التشريعية

٦ - أفادت عدة بلدان بأنها قد اعتمدت قوانين جديدة لتعزيز المساواة وحظر التمييز العنصري، أو قد اعترفت بحقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي في دساتيرها.

٧ - وأفادت إكوادور، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وشيلي، وصربيا، وكازاخستان، وليتوانيا، واليونان، بأن التمييز على أساس العرق أمر يعاقب عليه القانون. ويشمل القانون الجنائي الاتحادي في المكسيك الأسباب المتصلة بالتمييز العنصري المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله باعتبارها عناصر لجريمة التمييز. واعتمدت الأرجنتين "قانون مكافحة الأعمال التمييزية"، الذي يرسى الأساس لمكافحة مختلف مظاهر التمييز، واعتمدت شيلي "قانون ساموديو" الذي ينص على إنشاء آلية قضائية للتعامل مع أعمال التمييز باعتبارها أعمالاً جنائية. وفي ليتوانيا واليونان، تعتبر أعمال العنصرية أو التمييز أو التعصب من الظروف المشددة في مرحلة إصدار الحكم في المحاكمة الجنائية. كذلك عدلت اليونان تشريعاتها لكي تنص على منح الرعايا من غير بلدان الاتحاد الأوروبي الذين يتعرضون لأعمال العنصرية تصاريح إقامة لأسباب إنسانية.

٨ - واعتمدت أوروغواي قانونا بشأن سياسات العمل الإيجابي لضمان المساواة في إمكانية الالتحاق بالتعليم العالي وبسوق العمل العام، ينص على تخصيص حصة لا تقل عن ٨ في المائة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. ووافق مجلس نواب إسبانيا على قانون بشأن ذكرى الرق، ينص على الاعتراف بجماعات السود والأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي في إسبانيا وتقديم الدعم لهذه الفئات.

باء - خطط العمل والسياسات الوطنية الأخرى

٩ - اعتمدت الأرجنتين، وأوروغواي، وبيرو، وكوستاريكا، والمكسيك، خطط عمل وطنية تهدف على وجه التحديد إلى تعزيز حقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وذكرت السويد أنها بصدد صياغة خطة وطنية لمكافحة العنصرية وجرائم الكراهية، بما في ذلك الجرائم التي ترتكب بدافع من كراهية الأفارقة، وأفادت الأرجنتين، وإيطاليا، وصربيا، وكوستاريكا، وليتوانيا، والمكسيك، وهندوراس، باعتماد خطط وطنية لمكافحة التمييز.

١٠ - واتخذت البرتغال تدابير لتعزيز إدماج المهاجرين، الذين أفيد بأن كثيرا منهم ينحدرون من أصل أفريقي، في المجتمع البرتغالي. واعتمدت البرتغال أيضا خطة استراتيجية للهجرة (٢٠١٥-٢٠٢٠)، تنص على إنشاء مراكز وطنية لدعم المهاجرين للمساعدة على إدماج المهاجرين، وبدأت توفير خدمات للتقريب بين الثقافات من أجل مساعدة المهاجرين في التعامل مع الخدمات العامة. واعتمدت كازاخستان سياسة بعنوان "مبدأ الوحدة الوطنية" لتعزيز الاحترام المتبادل بين مختلف الأعراق في البلد.

١١ - وبدأت الجمعية الوطنية في إكوادور مناقشات مائدة مستديرة بشأن العقد، وشجعت على عقد الاجتماعات بين الحكومة والمجتمع المدني بشأن التنمية الاجتماعية لأبناء إكوادور المنحدرين من أصل أفريقي. ولسد الفجوات القائمة بسبب عدم المساواة، أقرت بيرو مذكرة توجيهية بشأن تنفيذ السياسات العامة التي تفيد سكان بيرو المنحدرين من أصل أفريقي. وأفادت إيطاليا بأن سياستها الخارجية تدعم الاستثمار في البلدان الأفريقية. وتحدد هذا الدعم في أيار/مايو ٢٠١٦ في المؤتمر الوزاري الإيطالي الأفريقي الأول، الذي تمثل الهدف منه في وضع الأسس اللازمة لإقامة شراكات مستدامة مع أفريقيا في إطار من المساواة، حيث تم النظر في مسألة "سيطرة" أفريقيا على زمام الأمور من منظور الاستدامة الاقتصادية والبيئية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، أبرمت الأرجنتين اتفاقا مع كلية الطب بجامعة بوينس آيرس لمعالجة السياسات العامة التي تتصدى للمسائل الصحية المتصلة بجماعات المنحدرين من أصل أفريقي.

١٢ - ويهدف تناول المواضيع العامة المتعلقة بالتمييز الذي يعاني منه الجميع، أفادت هولندا بأن سياستها المتعلقة بمكافحة التمييز قد تحولت من سياسة تركز بشكل محدد على الاعتبارات العرقية إلى سياسة موجهة نحو معالجة المشاكل، تشمل جميع أشكال التمييز. واعتمدت هولندا أيضا خطة عمل لمعالجة التمييز السائد في سوق العمل. وأفاد مكتب أمين المظالم في كولومبيا بأنه يسعى إلى تسليط الضوء على الأشكال التاريخية المتفاقمة للتمييز الذي يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي.

جيم - هيئات الرصد وآليات تقديم الشكاوى

١٣ - أنشأت البرتغال اللجنة الوطنية للمساواة ومكافحة التمييز العنصري كمنبر لتوفير المعلومات القانونية لمكافحة المعاملة التمييزية. وبالتعاون مع اللجنة العليا للهجرة، تتولى اللجنة أيضا رصد المحتوى العنصري الذي قد يظهر في وسائل الإعلام، وتعمل على تهيئة منبر سليم متعدد الأعراق. كذلك تشجع اللجنة على المساواة ومراعاة حقوق الإنسان في المدارس، مع التركيز بشكل خاص على الرياضة. وأبلغ مكتب أمين المظالم في كوستاريكا بأن ولايته تشمل تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز العنصري. وذكر أمين المظالم، في رأي قدمه إلى وزير التعليم بشأن الطلاب المنحدرين من أصل أفريقي الذين يصفون شعورهم في شكل ضفائر أفريقية في مراكز التعليم، أنه، على الرغم من أهمية الأنظمة الداخلية كعناصر للتنشئة الاجتماعية، فإن القواعد التي تنظم تلك الطريقة في تصفيف الشعر تحول دون إظهار الطلاب المنحدرين من أصل أفريقي هويتهم الثقافية، ودون إعمال حقهم في التعليم. وأفاد المجلس الوطني لمنع التمييز في المكسيك أن له أيضا صلاحية تلقي الشكاوى المتعلقة بادعاءات التعرض للأعمال التمييزية. وفي عام ٢٠١٥، وردت ١٤ شكاوى متعلقة بالتمييز، من بينها ١١ شكوى لأسباب قائمة على أساس الأصل العرقي والإثني أو لون البشرة.

١٤ - وفي إطار عملية السلام في كولومبيا، أفاد مكتب أمين المظالم بأنه يقدم المشورة بشأن تسجيل القضايا القانونية للكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي الذين عانوا أثناء النزاع المسلح. ويعمل أيضا مع الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي لضمان مشاركتهم الفعالة في المشاريع المضطلع بها على أراضيهم، وللمساعدة على ضمان احترام حقوق الإنسان الخاصة بهم في تلك المشاريع. وتشمل تدخلات مكتب أمين المظالم المشاريع المتعلقة بالبيئة والسكن والتعليم والصحة والكهرباء والطرق والهياكل الأساسية والاتصالات. وأفادت اليونان بأنها قامت، إضافة إلى العمل الذي تضطلع به وزارة العدل والشفافية وحقوق الإنسان تصديا للعنصرية والعمل الذي يقوم به المدعي العام للمحاكمة على أعمال العنف العنصري، بتعيين خمسة مدعين خاصين للتحقيق في الجرائم العنصرية. وذكر مكتب

مفتش أخلاقيات الصحافة في ليتوانيا أنه يقوم برصد وسائط الإعلام للكشف عن المحتوى العنصري أو الذي ينم عن كره الأجانب. وأنشأت هولندا على شبكة الإنترنت خطاً مباشراً لضحايا جرائم العنصرية وكرهية الأجانب للإبلاغ عن التمييز.

١٥ - وأنشأت دولة بوليفيا المتعددة القوميات المجلس الوطني للبوليفيين المنحدرين من أصل أفريقي، الذي يتناول احتياجات وشواغل هذه الفئة من السكان. كذلك أنشأت بنما لجنة وطنية لمكافحة التمييز، تنظر حالياً في إنشاء أمانة وطنية لتنمية أبناء بنما المنحدرين من أصل أفريقي. وأفادت كوستاريكا بأن مكتب المفوض الرئاسي المعني بالمسائل المتعلقة بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي هو منبر مؤسسي دائم مسؤول عن تنسيق الإجراءات الموجهة إلى السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وأنشأت اليونان مجلساً وطنياً لمكافحة العنصرية والتعصب، يعمل مع أمين المظالم اليوناني، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمات غير الحكومية، على وضع استراتيجية وطنية لمكافحة العنصرية. وأشارت اللجنة المعنية بالمساواة ومكافحة التمييز العنصري في البرتغال إلى أداة متاحة على موقعها الشبكي تسمى "العنصرية على الإنترنت"، يمكن للمواطنين استخدامها لرفع الشكاوى من التمييز العنصري. وتدفع هذه الشكاوى اللجنة إلى اتخاذ إجراءات فورية.

دال - إذكاء وعي الجمهور والتعليم

١٦ - نظمت الأرجنتين "حملة وطنية للتوعية بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي" لرفع مستوى وعي الجمهور بإسهامات الأرجنتينيين المنحدرين من أصل أفريقي، عبر وسائط الإعلام، ولا سيما عبر إنتاج وتوزيع فيلم وثائقي بعنوان "الأرجنتين هي أيضاً من أصل أفريقي". ونظمت المكسيك حملة على نطاق البلد بعنوان "أنا أفريقي! أسلم بهذا الأمر وأراه مهماً" بغية تشجيع الإحساس بالانتماء للمنحدرين من أصل أفريقي. وقامت البرتغال، من خلال مفوضيتها السامية المعنية بالمهاجرين، وفي إطار الجهود التي تبذلها لإدماج المهاجرين، بتنظيم حملة على شبكة الإنترنت بعنوان "اكتشف لونك!" من أجل تعزيز الوعي العرقي ومكافحة التمييز العنصري. واستحدثت مكتب أمين المظالم المعني بالمساواة في السويد تدابير لإذكاء الوعي من أجل محاربة المواقف السلبية تجاه الأشخاص القادمين من أفريقيا أو المنحدرين من أصل أفريقي.

١٧ - ووضع كل من الأرجنتين وأوروغواي وكوبا وليتوانيا والمكسيك مناهج دراسية وكتباً دراسية منقحة لتعزيز المعرفة بتاريخ أفريقيا وثقافتها وتراثها، وشمل ذلك معلومات ترمي إلى زيادة المعرفة بالشخصيات الهامة المنحدرة من أصل أفريقي والأحداث التاريخية المرتبطة بالعنصرية والتمييز العنصري. وأفادت كازاخستان بأنها قد صدقت، في كانون

الثاني/يناير ٢٠١٦، على اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم، وبأن التعليم الابتدائي في كازاخستان إلزامي ومتاح وبجاني.

١٨ - وتشجع اليونسكو التثقيف في مجال المواطنة العالمية من أجل بناء مجتمعات سلمية ومتسامحة وشاملة للجميع ومستدامة من خلال التعليم. كذلك وضعت اليونسكو محتوى تربوياً قائماً على التاريخ العام لأفريقيا (يشمل مخططات المناهج، وأدلة المدرسين، والكتب المدرسية، والأفلام، والبرامج الإذاعية، والكتب المصورة) لمستويات مختلفة من التعليم، وذلك بهدف تقويم الجهل العام بالتاريخ الأفريقي. وقد التزمت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بإدراج هذا المحتوى في مناهجها الدراسية الوطنية. وأفادت اليونسكو أنها بصدد إعداد مجلد إضافي عن التاريخ العام لأفريقيا من أجل التصدي للتحديات الجديدة التي تواجهها أفريقيا والمغتربون الأفارقة. وأخيراً، عملت اليونسكو على إنشاء تحالف دولي للفنانين من أجل التاريخ العام لأفريقيا بهدف نقل الرسائل إلى الشباب وعامة الجمهور.

١٩ - وأدرجت كوبا مسألة التمييز في جدول أعمال مؤتمر التربية العالمي الرابع عشر، الذي عقد في عام ٢٠١٥ في هافانا. وأنتجت كوبا أيضاً برامج تلفزيونية، شملت، في إطار التعاون المستمر بين اللجنة الوطنية التابعة لها واليونسكو، مشروع "طريق الرقيق: المقاومة والحرية والتراث"، الذي يسعى إلى زيادة المعرفة، من خلال الدراما التلفزيونية، بتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وبالإسهامات التي قدمها الكوبيون المنحدرون من أصل أفريقي إلى بلدهم. وفي عام ٢٠١٦، استضافت الحكومة أيضاً معرض الكتاب الدولي في هافانا، الذي تضمن كتباً عن التراث الأفريقي وحركات النضال من أجل إلغاء الرق ومنشورات محدثة تتعلق بالمشكلة الإثنية - العرقية في البلد. كذلك قدمت كوبا الدعم لمشروع "طريق الرومبا" الذي يعزز الرقص والتعابير الموسيقية للكوبيين المنحدرين من أصل أفريقي، والذي أُعلن عنه كجزء من التراث الثقافي للبلد.

٢٠ - وفي مهرجان ليتوانيا السنوي الدولي للأفلام الوثائقية عن حقوق الإنسان، المعنون "أفلام غير مريحة"، قُدمت جوائز لأفلام ترفع من مستوى الوعي بانتهكات حقوق الإنسان التي يواجهها السكان المنحدرون من أصل أفريقي. وقام مكتب أمين المظالم في إكوادور بنشر وبث قصص رسوم متحركة تعزز المساواة وتكافح الخرافات ووصمة العار التي تمس الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي.

٢١ - وأفادت هولندا بأن المتاحف تؤدي دوراً هاماً في نشر المعرفة بتاريخ السكان المنحدرين من أصل أفريقي. فعلى سبيل المثال، يركز المتحف الوطني لثقافات العالم على جوانب مختلفة من تاريخ أفريقيا وثقافتها. ويتطرق كل من المتحف الوطني (رايكس)،

والمتحف البحري، لموضوع الرق والتاريخ الاستعماري للبلد، في حين قام كل من قلم محفوظات إقليم زيلاند و قلم المحفوظات الوطنية بتنظيم معارض وإعداد مواد تعليمية بشأن هذا الموضوع. وبالمثل، أنتجت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك، بالتعاون مع المعهد الوطني لعلم الإنسان والتاريخ، معرض صور متنقل يُعرّف بالثراء الثقافي للمكسيكيين المنحدرين من أصل أفريقي وإسهاماتهم، جاب ولايات غواناخواتو وكويريتارو وسان لويس بوتوسي.

٢٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك منتدى دولياً بشأن "التمييز العنصري والمنحدرين من أصل أفريقي في المكسيك". وكان الهدف الرئيسي للاجتماع هو التوعية بالإطار الدولي والوطني لمكافحة ومنع التمييز العنصري؛ وتشجيع الاعتزاز بالانتماء للأصل الأفريقي؛ والتوعية بأهمية جمع البيانات والإحصاءات؛ والتوعية بهذه المسألة داخل المؤسسات العامة وتعزيز التعاون فيما بين تلك المؤسسات؛ والإقرار بالمساهمة الهامة للمنحدرين من أصل أفريقي في التنمية الاقتصادية والثقافية للمكسيك؛ والتوعية بشأن العقد. ودعمت اللجنة أيضاً دورة دراسية عن النساء المكسيكيات المنحدرات من أصل أفريقي، برعاية جامعة بنيتو خواريز المستقلة، ترمي إلى تعزيز هوية وثقافة المكسيكيين المنحدرين من أصل أفريقي عن طريق التعليم. وتناولت الدورة مواضيع من قبيل الهوية والتاريخ والتخطيط والإحصاء.

٢٣ - وجرى، في حزيران/يونيه، الاحتفال بشهر ثقافة بيرو ذات الأصول الأفريقية، بمشاركة العديد من البعثات الدائمة في مناطق مختلفة. ونظمت دولة بوليفيا المتعددة القوميات مؤتمراً سنوياً بشأن حقوق الإنسان للبوليفيين المنحدرين من أصل أفريقي بمشاركة المجتمع المدني ومكتب أمين المظالم ومفوضية حقوق الإنسان.

٢٤ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، استضافت إسبانيا المؤتمر العالمي الأفريقي لمدريد (أفرو مدريد)، وهو نشاط عالمي جمع ممثلي المجتمع المدني لمناقشة العقد. وقام بتنظيم هذا الاجتماع منظمات المجتمع المدني للمنحدرين من أصل أفريقي، بدعم من حكومة إسبانيا ومفوضية حقوق الإنسان.

٢٥ - وقامت المفوضية أيضاً بدعم تنظيم الجمعية العامة للشبكة الإيبيرية الأمريكية للوكالات والمنظمات المناهضة للتمييز في غواتيمالا، مما ساعد على زيادة الوعي بشأن العقد. وشارك في الاجتماع ممثلو ١٤ بلداً من بلدان المنطقة، بمن فيهم نواب الوزراء وأمناء المظالم الوطنيون وممثلو المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

٢٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نظمت المفوضية الاجتماعية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن العقد، الذي استضافته حكومة البرازيل. وشارك في الاجتماع ممثلون عن الدول الأعضاء والمجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والأكاديميون من حوالي ٣٠ بلداً من بلدان المنطقة، إلى جانب عدد من وكالات الأمم المتحدة، من بينها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بالإضافة إلى منظمات إقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية. وحضر ما يناهز ٢٥٠ شخصاً هذا الاجتماع الذي تمحور حول موضوع العقد: "الاعتراف والعدالة والتنمية". واتفقت الوفود في الوثيقة الختامية للاجتماع على جملة استنتاجات مهمة، من بينها:

(أ) إعادة التأكيد على دعم إنشاء منتدى معني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي في إطار مجلس حقوق الإنسان، وفقاً للفقرة ٢٩ '١' من مرفق القرار ١٦/٦٩، وأيضاً إعادة التأكيد على أن ولاية المنتدى ستتمثل في العمل كآلية استشارية لجميع الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي وكمهيئة استشارية لمجلس حقوق الإنسان بشأن الصعوبات التي يواجهها الأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي وبشأن احتياجاتهم؛

(ب) تقديم الدعم، بوجه خاص، في صياغة إعلان للأمم المتحدة عن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها بالكامل، مع التشديد على أهمية الشروع في صياغة الإعلان في أقرب وقت ممكن، وتقديم مساهمات موضوعية في عملية الصياغة؛

(ج) اعتماد إجراء للعمل الإيجابي للحد من أوجه التفاوت وانعدام المساواة وتقويمها، والتعجيل بعملية الإدماج الاجتماعي، وسد الفجوات في فرص الحصول على التعليم والعمل الناجمة عن حالات الحيف التاريخية والحالية، تمثيلاً مع الحالة الفردية لكل بلد على حدة؛

(د) تعزيز وتنفيذ تدابير لمكافحة ممارسات التمييز العنصري والمعاقبة عليها، وتعزيز برامج التدريب والتوعية الموجهة لموظفي الشرطة والجهاز القضائي فيما يتعلق بالوقوف على هذه الممارسة والتحقيق فيها والمعاقبة عليها.

٢٧ - وواصلت مفوضية حقوق الإنسان الدعوة إلى عدم التمييز في مجال الرياضة، مثلاً عن طريق التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين على جعل مكافحة التمييز جزءاً لا يتجزأ من كأس العالم للاتحاد الدولي لرابطة كرة القدم لعام ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت المفوضية على الإسهامات الهامة التي يقدمها الرياضيون المنحدرون من أصل أفريقي، النساء منهم والرجال على حد سواء، في مجال عدم التمييز. ومن أجل إذكاء الوعي بالعقد،

شاركت المفوضية في حزيران/يونيه ٢٠١٦، في دوري سباعيات الريغي الصيفية، الذي تنظمه مدينة ومقاطعة جنيف. وقد أُدرج شعار العقد في الحملات الترويجية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والملصقات واللافتات وأشكال الدعاية المعروضة على متن الحافلات في جنيف.

٢٨ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أنتجت إدارة شؤون الإعلام، بالتعاون مع المفوضية، معرضاً يضم معلومات عن أهداف العقد، إلى جانب صور للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. ومن المقرر أن يقيم هذا المعرض في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وذلك بعد أن تم تنظيمه في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وقد وُزعت مطوية بشأن العقد خلال المعرض وفي مناسبات لاحقة. وبالإضافة إلى ذلك، أنتجت إدارة شؤون الإعلام والمفوضية كتيبا بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، إضافة إلى البرتغالية، يتضمن لمحة عامة عن العقد والتحديات الرئيسية التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي. وقد أُتيح الكتيب للعامة من خلال منابر اتصالات مختلفة، وجرى توزيعه على نطاق واسع، بما في ذلك من خلال شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام.

٢٩ - وتشارك الأمم المتحدة في رعاية مناسبات خاصة مع الدول الأعضاء أو الشركاء من المجتمع المدني، وشملت تلك المناسبات: حلقة نقاش في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، معنونة "التمثيل الذاتي كاستراتيجية لمكافحة العنصرية"، نظمتها البعثة الدائمة للبرازيل واشترك في رعايتها كل من إدارة شؤون الإعلام واليونسكو والمركز الأفريقي؛ وحلقة نقاش، عُقدت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بشأن "مواجهة الصمت: الآفاق والحوار بشأن العنصرية الهيكلية ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم"، نظمتها مفوضية حقوق الإنسان وشارك في رعايتها كل من منظمة العفو الدولية للولايات المتحدة الأمريكية وحركة Black Lives Matter وإدارة شؤون الإعلام والمنظمة الدولية للفرنكوفونية واليونسكو والرابطة الوحشية الخلاصية؛ وحلقة نقاش، عُقدت في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦، عن "النساء المنحدرات من أصل أفريقي: في مفترق الطرق بين العرق ونوع الجنس"، نظمتها مفوضية حقوق الإنسان وشارك في رعايتها منظمة Black Women's Blueprint وإدارة شؤون الإعلام، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وعقدت في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ جلسة إحاطة للمنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى إدارة شؤون الإعلام، معنونة "مكافحة العنصرية في القرن الحادي والعشرين".

٣٠ - وأنتجت الأفرقة الإخبارية التابعة لإدارة شؤون الإعلام سلسلة متواصلة من التقارير عن المنحدرين من أصل أفريقي لصالح مركز الأخبار، باللغتين الإنكليزية والفرنسية،

بالإضافة إلى برامج إذاعية بلغات البث الثماني (اللغات الرسمية الست إضافة إلى السواحيلية والبرتغالية). وشملت هذه التغطية الإخبارية المواضيع التالية: اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي (٢٥ آذار/مارس)، بالإضافة إلى مقالات عن احتفال الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بالذكرى السنوية المائتين لإنهاء الرق وتجارة الرقيق؛ وضرورة أن يأخذ اتفاق باريس، المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في الاعتبار شواغل السكان المنحدرين من أصل أفريقي؛ وتعليقات مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن اعتراف سلطات الولايات المتحدة بوحشية الشرطة ضد الأمريكيين المنحدرين من أصل أفريقي؛ وملاحظات نائب الأمين العام للأمم المتحدة المناهضة للعنصرية.

٣١ - وقام تلفزيون الأمم المتحدة أيضاً بتغطية حلقات النقاش والمناسبات الخاصة ذات الصلة بالعقد، وأنتج سلسلة من مجموعات شبكة يونيفيد الإخبارية التابعة لتلفزيون الأمم المتحدة لصالح هيئات البث. وبمناسبة الدورة الثامنة عشرة لفريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي (١١ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦)، سجل تلفزيون الأمم المتحدة رسالة بالفيديو ومقابلة مع سفير اليونيسيف للنوايا الحسنة، داني غلوفر.

٣٢ - وتقوم إدارة شؤون الإعلام، بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان، بانتظام بتحديث الموقع الشبكي للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي باللغات الرسمية الست. ويمكن الاطلاع على هذا الموقع الشبكي باستخدام الأجهزة المحمولة، كما يسهل الوصول إليه. وتعمل كل من الإدارة والمفوضية على تعزيز الوعي بشأن الموقع على منابر التواصل الاجتماعي الخاصة بكل منهما. وشملت المناسبات التي تم الترويج لها على وسائل التواصل الاجتماعي بدء اجتماع التحالف الدولي للفنانين في إطار تعزيز مبادرة اليونسكو بشأن التاريخ العام لأفريقيا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)، والاجتماع الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن السكان المنحدرين من أصل أفريقي (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)، ومهرجان الفيليم الدولي للمغترين الأفارقة (شباط/فبراير ٢٠١٦)، ومعرض "الأفارقة في الهند" (آذار/مارس ٢٠١٦)، واليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي (٢٥ آذار/مارس ٢٠١٦).

هاء - تعزيز القدرات

٣٣ - في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٦، نظّم أمين المظالم في كولومبيا حلقات عمل لتوعية موظفي البلديات بالاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله وبالعقد. وفي عام ٢٠١٥، بدأ مرصد مشاركة المواطنين وعدم التمييز في شيلي برنامجاً

تدريباً لموظفي الخدمة الميدانية بشأن قضايا المشاركة وعدم التمييز والمنحدرين من أصل أفريقي. ومنح المرصد شهادات بالتدريب للموظفين العموميين وموظفي البلديات في جميع مناطق البلد، وقد تجاوز رقمه المستهدف بتدريب ما مجموعه ٢ ١٨١ موظفاً من موظفي الخدمة المدنية من ٤٢٨ مؤسسة. وفي المكسيك، عقد المجلس الوطني لمنع التمييز دورة دراسية في عام ٢٠١٥ بشأن المكسيكيين المنحدرين من أصل أفريقي، من خلال برنامجه الإلكتروني التعليمي "Connect"، الذي قدم معلومات عن العنصرية والتمييز العنصري الذي يواجهه المكسيكيون المنحدرون من أصل أفريقي في كل من السياقين التاريخي والحالي. وفي عام ٢٠١٥، نظمت هذه الدورة الدراسية ١٤ مرة لما مجموعه ١ ٥٥٥ شخصاً، من بينهم ٩٥٦ موظفاً حكومياً و ٥٩٩ من ممثلي المجتمع المدني وعمامة الجمهور.

٣٤ - وقدمت وزارة الثقافة والتراث ووزارة العدل وحقوق الإنسان والأديان في إكوادور التدريب لموظفي مكتب أمين المظالم في مجال الحقوق الجماعية للإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي. وفي ليتوانيا، شارك ضباط الشرطة والمدعون العامون في دورات تدريبية في مجال جرائم الكراهية، نظمها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقدمت اليونان التدريب لموظفيها من القضاة والمدعين العامين ولأفراد الشرطة بشأن هذه القضايا ووضعت مبادئ توجيهية للشرطة بشأن كيفية معالجة الجرائم العنصرية.

٣٥ - وفي البرتغال، قدمت البرامج المتعلقة بريادة الأعمال للمهاجرين، وتوفير الاختيارات، ومبادرة المواطنين الجدد، المساعدة للمهاجرين في بدء أعمال تجارية، وعززت إدماجهم في المجتمع، وساعدت المهاجرين والمواطنين البرتغاليين الجدد في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهونها. وساعد برنامج ريادة الأعمال للمهاجرين ٨٥٨ مشاركاً من المنحدرين من أصل أفريقي، وعزز برنامج توفير الاختيارات الإدماج الاجتماعي للأطفال والشباب من سياقات اجتماعية اقتصادية ضعيفة، ولا سيما أبناء المهاجرين. ويهدف هذا البرنامج إلى منع الأطفال من التسرب من المدارس وخفض معدلات التسرب من المدارس عن طريق تعزيز التعليم غير النظامي والتدريب المهني والمشاركة المجتمعية والإدماج الرقمي والتمكين، وقد استفاد منه ما مجموعه ٦ ٦٨٢ طفلاً وشاباً، أغلبهم من كابو فيردي (٣ ٠٩٥) وغينيا - بيساو (١ ٢١٠) وأنغولا (١ ١٦٦).

٣٦ - وفي عام ٢٠١٥، أعدت ليتوانيا مشروع إطار مفاهيمي بشأن التعليم الشامل، يهدف في جملة أمور إلى تشجيع زيادة المعرفة والاعتراف بثقافة المنحدرين من أصل أفريقي وتاريخهم وتراثهم وزيادة احترام ثقافتهم وتاريخهم وتراثهم. وطُرح هذا الإطار للتشاور العام

ويتوقع أن يكتمل في عام ٢٠١٦. وفي السويد، يعكف منتدى التاريخ الحي على تنفيذ مشروع تعليمي كبير في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ بشأن مختلف أشكال العنصرية والتعصب على مر التاريخ وفي الوقت الحالي، بما في ذلك كراهية الأفارقة. واعتمدت أوروغواي سياسات للعمل الإيجابي في التعليم ودورات التدريب المهني من خلال حصص مقررّة ومنح دراسية، من أجل تعزيز المساواة في إمكانية الحصول على التعليم.

٣٧ - وقدمت الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي الدعم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعدد من المشاريع التي تهدف إلى تيسير حصول المنحدرين من أصل أفريقي على فرص التنمية ومشاركتهم بصورة كاملة. ودعمت الوكالة أيضاً أنشطة تبرز المجتمعات المحلية المنحدرة من أصل أفريقي، مع التركيز بشكل خاص على التعليم؛ وقدمت الدعم لتمكين منظمات المنحدرين من أصل أفريقي وتعزيزها؛ وروجت للأنشطة المتعلقة بتعزيز التفاهم والاحترام المتبادل للهوية الثقافية والتنوع الثقافي.

٣٨ - وعلى الصعيد الدولي، استمرت في عام ٢٠١٥ الزمالة السنوية المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي، من ٥ آذار/مارس إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وشارك فيها ١١ زميلاً من ألمانيا وأيرلندا وباراغواي والبرازيل وبيرو وجمهورية مولدوفا وكندا وكولومبيا والولايات المتحدة الأمريكية. وجرى الترويج للبرنامج بكثافة أكبر، مما أدى إلى زيادة عدد الأشخاص الذين تقدموا بطلب للمشاركة فيه مقارنة بالأعوام السابقة.

٣٩ - وبناءً على طلب اللجنة الرئاسية لمكافحة التمييز والعنصرية ضد الشعوب الأصلية في غواتيمالا، قدمت المفوضية الدعم لتصميم وإعداد تقييم لحالة المنحدرين من أصل أفريقي في البلد، تم استخدامه كخط أساس لوضع الخطوط الاستراتيجية لخطة عمل وطنية بشأن المنحدرين من أصل أفريقي. وإضافةً إلى ذلك، قدمت المفوضية دعماً فنياً لإعداد خطة عمل وطنية بشأن المنحدرين من أصل أفريقي في المكسيك، وبشأن إطلاق العقد في البرازيل وشيلي. وشاركت المفوضية أيضاً في إطلاق مدينة برلين للعقد.

واو - البحوث

٤٠ - بغية تشجيع بروز ثقافة وهوية أبناء أمريكا اللاتينية المنحدرين من أصل أفريقي، قامت كلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية، والمركز الدولي لتعزيز حقوق الإنسان، والمعهد الوطني لمكافحة التمييز وكراهية الأجانب والعنصرية، في الأرجنتين، بتنظيم مسابقة لزمالات البحوث باسم "Remedios del Valle". ووفرت الشبكة الإيبيرية - الأمريكية

للمنظمات المناهضة للعنصرية الدعم لهذه المسابقة التي تشجع البحث الأكاديمي بشأن تأثير الثقافة والهوية الأفريقيتين المتصلتين بالانحدار من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية والمنطقة الإيبيرية الأمريكية.

٤١ - وفي المكسيك، نشر المجلس الوطني لمنع التمييز كتاباً عن الحقوق الجماعية للسكان المكسيكيين المنحدرين من أصل أفريقي واعتراف الدستور بهم، تناول بالتحليل تاريخ هؤلاء السكان وثقافتهم من خلال عملية للقانون المقارن، عُقدت فيها مقارنة بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والممارسات الوطنية القائمة. وحدّد الكتاب أيضاً أفضل الممارسات على الصعيد الوطني، لا سيما فيما يتعلق بالحقوق الجماعية للمنحدرين من أصل أفريقي. واستناداً إلى هذا التحليل، طرح مجموعة من المقترحات التي تهدف إلى تيسير الاعتراف الدستوري بالمنحدرين من أصل أفريقي في المكسيك.

٤٢ - وانخرطت اليونسكو في أنشطة تشجع على تحسين فهم ثقافة المنحدرين من أصل أفريقي وتاريخهم وتراثهم وزيادة الاعتراف بتلك المسائل، من خلال البحوث والتعليم ووسائل الإعلام ومن خلال إدماج هذه الأمور في المناهج التعليمية، وكفالة أن تعكس المادة التربوية بدقة الوقائع التاريخية المتعلقة بتجارة الرقيق، والرق، والاستعمار، من أجل منع تزييف التاريخ ومنع التصورات النمطية. ونشرت اليونسكو كذلك دليلاً لإدارة المواقع التذكارية ومسارات الوصول إلى تلك المواقع المتصلة بتاريخ الرق. وقد ساعد هذا الدليل المجتمعات المحلية والسلطات والمتخصصين في التراث على حصر المواقع التذكارية المتصلة بتجارة الرقيق، والرق، وتراث المنحدرين من أصل أفريقي والحفاظ عليها والنهوض بها وإدارتها بفعالية أكبر. وتضمن الدليل أيضاً معلومات عن المبادرات المثيرة للاهتمام التي اضطلع بها للترويج لذلك التراث، ولا سيما من جانب المنحدرين من أصل أفريقي.

زاي - جمع البيانات

٤٣ - اضطلعت بيرو بالبحث وجمع البيانات بشأن حالة حقوق الإنسان لمواطنيها المنحدرين من أصل أفريقي. فجمعت في قاعدة للبيانات مؤشرات من قبيل الفقر والعمل والصحة والتعليم ومظاهر التمييز والهوية الثقافية وجرى تحديثها بانتظام. وأعدت أيضاً خريطة جغرافية - عرقية لتوزيع مواطني بيرو المنحدرين من أصل أفريقي في البلد. ويهدف هذا البحث إلى تشجيع المناقشات الأكاديمية وتوليد المزيد من المعلومات وتحسين فهم التحديات التي يواجهها مواطنو بيرو المنحدرين من أصل أفريقي من أجل وضع سياسات عامة مناسبة وتنفيذها. وبالمثل، قام أمين المظالم في كولومبيا، بهدف توفير حلول فعالة لتلبية احتياجات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، بإجراء دراسة للحصول على معلومات

عن حالة حقوق الإنسان، وتأثير النزاع المسلح، وآثار أنشطة الصناعات الاستخراجية على السكان الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي.

٤٤ - وفي المكسيك، أجرى المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا دراسة استقصائية عن الفترة الممتدة منذ آخر تعداد تضمنت للمرة الأولى سؤالاً يهدف إلى تحديد وعدّ الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي ومجتمعهم المحلية. واستهدفت الدراسة توليد إحصاءات أفضل عن عدد الأشخاص الذين يصفون أنفسهم بأنهم مكسيكيون منحدرين من أصل أفريقي وعن حالتهم الاقتصادية والتعليمية والصحية والمتعلقة بالعمل.

٤٥ - وعملاً على النهوض بالجماعات التي تواجه التمييز، جمعت هولندا بيانات عن المهاجرين من الجيل الأول أو الثاني وعمّا إذا كانوا ينحدرون من أصل غربي أو من أصول أخرى. فبدون هذه المعلومات، لا يمكن استخلاص نتائج سليمة بشأن درجة إدماجهم أو الحلول السياساتية المناسبة. وإضافةً إلى ذلك، تتيح البيانات رؤيةً متعمقة للمجالات التي تخفق فيها السياسات العامة، وتبين ما إذا كان من اللازم معالجة الأمر من خلال سياسات محددة. وأفادت هولندا بأن القوانين المتعلقة بقواعد البيانات البلدية وحماية البيانات الشخصية توفر الحماية لخصوصية الفرد وأمن معلوماته. وعلاوةً على ذلك، تضمنت الدراسة الاستقصائية الدورية المتعلقة باندماج المهاجرين التي يجريها معهد البحوث الاجتماعية في هولندا أسئلة لتحديد الهوية الذاتية وأسئلة عن التمييز المتصور.

٤٦ - وفي السويد، ينشر المجلس الوطني لمنع الجريمة إحصاءات سنوية عن جرائم الكراهية، تتعلق إلى حد كبير بالبلاغات المقدمة إلى الشرطة بشأن حوادث تتعلق بجرائم تكون الكراهية هي الدافع المحدد وراء ارتكابها. ونظراً لأنه لا يتم إبلاغ الشرطة بجميع الجرائم المرتكبة، ولأن الدافع وراء الجريمة لا يكون واضحاً دائماً في بلاغ الشرطة، فقد أشير إلى أن الإحصاءات لا تعكس المدى الكامل للجرائم التي ترتكب بدافع الكراهية في السويد. ومن مجموع بلاغات الشرطة المسجلة في عام ٢٠١٤، بلغ العدد التقديري للبلاغات التي تحدد أن الدافع فيها هو كراهية الأفارقة ١٠٧٥ بلاغاً. ويمثل ذلك زيادة نسبتها ١٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٣، و ٣١ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠.

٤٧ - وأفادت إيطاليا بأنها تتعهد بانتظام بمجموعة بيانات تتعلق بوجود الأجنبي في البلد. وفي عام ٢٠١٥، ذكرت أنها واحدة من البلدان الرئيسية التي يقصدها المهاجرون في أوروبا، إذ بلغ عدد المقيمين الأجانب فيها ٥٠١٤٠٠٠ شخص في نهاية عام ٢٠١٤. وأفادت أيضاً بأن حالات التمييز العرقي والعنصري لا تزال مستمرة. ففي عام ٢٠١٤، وردت

شكاوى بشأن التمييز العنصري مجموعها ٩٩٠ شكوى، منها ٢٩١ شكوى تعزى إلى التمييز في وسائط الإعلام.

- ٤٨ - وفي صربيا، بيّن تعداد السكان الذي أجري في عام ٢٠١١ أن عدد الأشخاص الذين يمكن افتراض أنهم منحدرون من أصل أفريقي في البلد يقل عن ٣٠٠ شخص.
- ٤٩ - وأجرى مرصد الهجرة في البرتغال أيضاً تحليلاً للبيانات المتعلقة بالهجرة. ونشر المرصد تقريره الأول عن مؤشرات إدماج المهاجرين في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢.

حاء - تدابير أخرى

٥٠ - إضافةً إلى التدابير المذكورة أعلاه، اعتمدت البلدان أيضاً نهجاً مبتكرة وبديلة لتعزيز حقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي. ففي صربيا، قامت الحكومة، من أجل تعزيز التفاهم، بإطلاق مسابقة عامة تقديراً للبحوث التي تركز على الثقافة والتراث الثقافي للأقليات المختلفة التي تعيش في البلد، ومن بينها المنحدرون من أصل أفريقي.

٥١ - ووزعت الوكالة السويدية للشباب والمجتمع المدني منحاً حكومية على المنظمات والمؤسسات غير الحكومية بموجب الأمر المتعلق بمنح الدولة للأنشطة المناهضة للعنصرية وما شابهها من أشكال التعصب. ويهدف هذا التمويل إلى دعم الأنشطة التي تمنع وتكافح العنصرية والتعصب، بما فيها كراهية الإسلام وكراهية الأفارقة ومعاداة السامية والمشاعر المعادية لطائفة الروما وكراهية المثلية الجنسية. ومنحت الحكومة أيضاً تمويلاً لإنتاج عمل يستعرض مدى كراهية الأفارقة في السويد.

٥٢ - وقدمت ليتوانيا تمويلاً إلى معهد الدراسات الإثنية لضمان إجراء بحوث طويلة الأجل والاضطلاع باستطلاعات سنوية للرأي العام من أجل تحليل مواقف السكان الليتوانيين تجاه مختلف الفئات الإثنية والاجتماعية. وتستخدم هذه البيانات لتقييم مدى العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من أجل خطة العمل المشتركة بين المؤسسات الرامية للنهوض بعدم التمييز. وفي عام ٢٠١٥، أفاد ١٨ في المائة من المجيبين بأنهم لا يرغبون في العيش في حي يتألف من أشخاص ينحدرون من أصل أفريقي، وأفاد ٥٠ في المائة منهم بأنهم لا يرغبون في العيش في حي يتألف من اللاجئين.

٥٣ - وساهمت كازاخستان في بناء سفينة العودة، وهي النصب التذكاري الدائم المقام تكريماً لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي الذي أزيح الستار عنه في مقر الأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٥.

ثالثا - التحديات

٥٤ - أفادت منظمات المجتمع المدني بأنها قد شهدت على مدى السنة السابقة انبعثت ظاهرة العنصرية وكراهية الأجانب من جديد بصورة تبعث على القلق ضد العديد من المجموعات، بما يشمل المنحدرين من أصل أفريقي. وقد بلغت هذه الظاهرة التي طفت مرة أخرى على السطح مستويات جديدة تثير الجزع في سياق الهجرة القسرية. فقد اعتبرت بعض الأحزاب السياسية الخطاب الذي يحض على كراهية الأجانب أمرا لا غضاضة فيه ولجأت إلى استخدامه. وأشار، في هذا السياق، المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب^(١) إلى أن أشكال العنف البدني العلني، وخطاب الكراهية، والتمييز المتعمد والضمني والهيكلي الذي ترجع جذوره إلى كراهية الأجانب، أصبحت بادية للعيان على نطاق واسع.

٥٥ - وشددت اللجنة الأوروبية مناهضة العنصرية والتعصب في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٥^(٢)، على أن مسألة التمييز العنصري والاعتداءات العنصرية ضد السود لا تزال تمثل مشكلة في جميع أنحاء أوروبا. وأشارت أيضا إلى أن بعض البلدان قد أصبحت تولي مزيدا من التركيز، في إطار العقد، لمنع العنصرية ضد السود ومكافحتها.

٥٦ - وأفادت المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بقضايا الأقليات^(٣) بأن السكان المنحدرين من أصل أفريقي، مثلهم مثل الأقليات الأخرى، يتعرضون أكثر من غيرهم للمعاملة السلبية ولانتهاكات حقوق الإنسان في إطار إقامة العدل، بما في ذلك ضمن نظام العدالة الجنائية. ورأت المقررة الخاصة أن المنحدرين من أصل أفريقي مستهدفون أيضا أكثر من غيرهم من جانب الشرطة، ليس فقط فيما يتعلق بعمليات التحقق من الهوية، بل أيضا فيما يتعلق باستخدام القوة. وتظهر هذه المعاملة التمييزية في مرحلة الاحتجاز قبل المحاكمة ومرحلي المحاكمة وإصدار الأحكام. وأفادت أيضا بأن التمييز العرقي ما زال ممارسة واسعة الانتشار يقوم بها أفراد إنفاذ القانون ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي، وجرى تسليط الضوء عليها باعتبارها من شواغل حقوق الإنسان الخطيرة. وعلاوة على ذلك، لاحظت المقررة الخاصة أن الافتقار إلى الإحصاءات والدراسات النوعية والكمية هي مسائل لم تعالج بعد.

(١) انظر A/HRC/32/49.

(٢) www.coe.int/t/dghl/monitoring/ecri/activities/Annual_Reports/Annual%20report%202015.pdf

(٣) انظر A/70/212 و A/HRC/31/72.

٥٧ - وأفادت منظمات المجتمع المدني بأن المنحدرين من أصل أفريقي يعانون من تفاوتات اجتماعية واقتصادية كبيرة، وهم متركزون بشكل غير متناسب في المناطق الأكثر فقراً، ويعانون بدرجة حادة من غياب الأمن بسبب زيادة تعرضهم للجريمة والعنف. وهم ما زالوا في أسفل السلم الاجتماعي - الاقتصادي في مجالات رئيسية من قبيل التعليم والعمل والسكن. وسلط المعهد الوطني لمكافحة التمييز وكراهية الأجانب والعنصرية الضوء أيضاً على التمييز الذي يتعرض له المنحدرون من أصل أفريقي في الأرجنتين من حيث الرعاية الصحية. فبعض الأمراض الأكثر شيوعاً في أوساط السكان السود، بما في ذلك ارتفاع ضغط الدم والسكري وفقر الدم المنجلي والمشاكل التنفسية والحساسية، لا يتم الوقاية منها أو معالجتها بشكل ملائم. ولا يزال ضعف الانتباه إلى فئة السكان المنحدرين من أصل أفريقي، لا سيما في مجال المشاركة السياسية على أعلى المستويات، يشكل مصدراً للقلق.

٥٨ - وأجرى أمين المظالم في دولة بوليفيا المتعددة القوميات دراسة خلصت إلى أن ممارسة حقوق الإنسان بشكل حقيقي من جانب السكان المنحدرين من أصل أفريقي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال إطار قانوني، يقوم على أساس أن مشاركتهم وإدماجهم ستكون مفيدة لهم وللمجتمع على حد سواء، ذلك أنها تسهم بشكل كبير في تعزيز الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، أقرت الدراسة بالوضع الصعب الذي تواجهه هذه الفئة السكانية، والعلاقة الوثيقة بين الفقر ولون البشرة والتمييز، والعقبات الهائلة التي تواجهها هذه الفئة في ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بها. ووجدت الدراسة أن البوليفيين المنحدرين من أصل أفريقي وكذلك أبناء الشعوب الأصلية قد عانوا بشكل منهجي، بدءاً من الفترة الاستعمارية، من انتهاكات حقوق الإنسان، وأن تلك المعاناة لا تزال مستمرة حتى الآن. وحالة النساء البوليفيات المنحدرات من أصل أفريقي أخطر من حالة الرجال البوليفيين المنحدرين من نفس الأصل، لأنهن يتعرضن لأشكال متعددة من التمييز على أساس نوع الجنس ولون البشرة والوضع الاجتماعي - الاقتصادي والفقر. وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من ضعف الانتباه إلى البوليفيين المنحدرين من أصل أفريقي والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي يتعرضون لها، فإن تراثهم المتناقل من الأجداد لم يدمره لا سوء معاملتهم ولا معاناتهم: بل إنهم في الواقع قد عززوا ثقافتهم من خلال الموسيقى والرقص والفنون وفن الطهي وغير ذلك من أشكال التعبير الثقافي، بوصفها أدوات هامة للترويج عن النفس والمقاومة. وتجلت هذه الحقيقة في عام ١٩٨٨ بقوة في المشهد السياسي حيث استخدمت رقصة لا سايا "La Saya"، وهي رقصة ذات أصل أفريقي، للتعبير عن المطالب السياسية للمنحدرين من أصل أفريقي.

٥٩ - وأفادت منظمات المجتمع المدني أن السياسات التي اعتمدت في الآونة الأخيرة لتحقيق المساواة في الأرجنتين لم تكملها إجراءات حقيقية للقضاء على العنصرية التي تؤثر على المنحدرين من أصل أفريقي. واستنادا إلى الخريطة الوطنية للتمييز التي أعدها المعهد الوطني لمكافحة التمييز وكرهية الأجناب والعنصرية، فإن ٥٧ من كل ١٠٠ من الجنوبيين يعتقدون أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي يتعرضون للتمييز. وهذا النوع من التمييز يجري التعرض له أساسا في المؤسسات العامة، ولا سيما في المدارس. وقد يعاني السكان المنحدرين من أصل أفريقي من التمييز أيضا فيما يتعلق بدينهم. وقد أدانت منظمة المجتمع المدني "Agrupación Xango" تزايد العنصرية والعنف المؤسسي ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي، الذين يقعون ضحايا للتمييز في الشوارع. فوفقا لتقرير المنظمة، حدثت في الأشهر الأخيرة زيادة في حالات تعرض الأرجنتينيين المنحدرين من أصل أفريقي والمهاجرين، ولا سيما السنغاليين الذين يعملون كباعة جائلين، للعنف والتحرش من جانب الشرطة.

٦٠ - وأفاد فريق الأمم المتحدة القطري في البرازيل بأن المنحدرين من أصل أفريقي، وإن كانوا يشكلون أغلبية السكان في البرازيل، يحتلون الطبقات الاجتماعية الأدنى، ومعدلات التنمية في أوساطهم هي الأدنى في البلد. فعلى سبيل المثال، تشكل تلك الفئة ٧٠ في المائة من أفقر الناس في البلد، وأقل من ١٠ في المائة من أغناهم. ويكسب الرجال من البيض ٣٠٠ في المائة في المتوسط أكثر من النساء من السود. ومعدلات البطالة بين هؤلاء النساء هي ضعف معدلها بين الرجال من البيض (١٢ في المائة مقابل ٥ في المائة). وتنحدر نسبة تفوق ٦٠ في المائة من العاملات في المنازل من أصل أفريقي. وفي حين أن معدلات الوفيات من جراء العنف قد انخفضت بنسبة ١٠ في المائة بين الرجال من البيض في السنوات الأخيرة، فقد زادت بنسبة ٥٤ في المائة بين النساء من السود. كذلك يقع شباب الرجال من السود ضحايا أكثر من غيرهم للعنف المفضي إلى الوفاة، بما في ذلك القتل على أيدي الشرطة.

٦١ - وفي عام ٢٠١٥، أفادت المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بقضايا الأقليات^(٤) بأنه بسبب أنماط التمييز المتجذر على مر التاريخ واستمرار التمييز الهيكلي، لا يزال البرازيليون المنحدرين من أصل أفريقي مهمشين بشدة. وأشارت أيضا إلى انخفاض مستويات المشاركة السياسية من جانب البرازيليين المنحدرين من أصل أفريقي، على الرغم من وجود نظم للحصص على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، ذكرت أيضا أن العنف في المجتمع البرازيلي له بعد عرقي واضح. فعلى سبيل المثال، من بين ٥٦ ٠٠٠ جريمة قتل تحدث سنويا، تتراوح أعمار ٣٠ ٠٠٠ من الضحايا ما بين ١٥ و ٢٩ عاما، ومنهم ٧٧ في المائة

(٤) انظر A/HRC/27/68/Add.1.

من الذكور البرازيليين المنحدرين من أصل أفريقي. وأثارت المقررة الخاصة مزيدا من الشواغل بشأن حبس البرازيليين المنحدرين من أصل أفريقي، إذ تشير التقديرات إلى أن ٧٥ في المائة من نزلاء السجون البرازيلية هم من البرازيليين المنحدرين من أصل أفريقي.

٦٢ - وتفيد منظمات المجتمع المدني بأنه على الرغم من الجهود التي تبذلها كولومبيا حاليا، تظل حقوق الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي في الملكية الجماعية والمشاركة الفعالة والاستقلال الذاتي أمورا لم تتحقق إلا بشكل جزئي، بعد مرور ٢٥ عاما على الاعتراف الدستوري بتلك الحقوق، وذلك بسبب نقص التمويل والإرادة السياسية. وعلى الرغم من أن حياة أبناء الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي وأقاليهم وثقافتهم قد تأثرت أكثر من غيرها بالتزاع المسلح الداخلي، لا يزال يتعين على الأطراف أن تشارك في حوار مناسب مع هؤلاء السكان.

٦٣ - وفيما يتعلق بأمريكا الوسطى، أشارت منظمات المجتمع المدني ومكتب مفوضية حقوق الإنسان الإقليمي لأمريكا الوسطى إلى أن المنطقة دون الإقليمية ينبغي لها، بالإضافة إلى تعزيز الأطر الدستورية والقانونية، أن تعزز مؤسساتها وأن تضع سياسات عامة فعالة من أجل التصدي للتمييز الهيكلي الذي يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي وأن تنفذ تلك السياسات. كذلك ذكر المكتب الإقليمي ومنظمات المجتمع المدني أن التطورات الأخيرة والواعدة التي استجرت في بلدان من قبيل بنما وهندوراس يجب أن يقابلها توفير للموارد البشرية والمالية الضرورية، إذا كان لحالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي أن تتحسن فعليا. وقد أقرت بلدان أمريكا الوسطى في دساتيرها وقوانينها حقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي في مختلف الميادين، بما في ذلك الحرية الدينية (كوستاريكا ونيكاراغوا) والحقوق الجماعية في الأراضي (نيكاراغوا وهندوراس). بيد أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي ما زالوا يعانون من مستويات غير متناسبة من الفقر والإقصاء الاجتماعي والتمييز الشديد على جميع المستويات.

٦٤ - وأعرب مكتب أمين المظالم في كوستاريكا عن القلق من أن البلد يفتقر إلى إطار قانوني مناسب لضمان وجود الآليات المناسبة لمكافحة التمييز المباشر وغير المباشر. ولا يقتصر تأثير هذا الأمر على الحيلولة دون اعتماد سياسات للعمل الإيجابي أو تدابير مماثلة للتغلب على التمييز الهيكلي، بل هو يعني أيضا أن الذين يرتكبون أفعال التمييز لا يعاقبون عليها. وفي حين أقر مكتب أمين المظالم بأن حكومة كوستاريكا قد أرست بعض التدابير لمكافحة التمييز العنصري وكرهية الأجانب، فقد رأى أيضا أنه لا يوجد تنسيق يذكر بين

الهيئات الوطنية القائمة، وأن تنفيذ السياسات العامة يتسم بالبطء. ونتيجة لذلك، فإن أثرها محدود على رفاه الكوستاريكيين المنحدرين من أصل أفريقي.

٦٥ - وفي شيلي، أفاد المجتمع المدني باستمرار التمييز وانتشاره، لا سيما في المدارس وأماكن العمل وفي مجالي الرياضة والإعلام. فالمهاجرون المنحدرون من أصل أفريقي يُنظر إليهم باعتبارهم خطراً يهدد فرص عمل المواطنين. وقد ظهر أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي يتم حبسهم بمعدلات أعلى، ويرجع ذلك جزئياً إلى التمييز العرقي. والشيليون المنحدرون من أصل أفريقي لا تعترف بهم القوانين أو السياسات العامة باعتبارهم فئة متميزة، ولا يتم تمييزهم في الإحصاءات الوطنية.

٦٦ - وأفاد مكتب مفوضية حقوق الإنسان الإقليمي لأمريكا الجنوبية بأن زلزالاً قوته ٧,٨ درجات بمقياس ريختر قد ضرب ساحل إكوادور في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، مما تسبب في كارثة إنسانية، مع حدوث خسائر كبيرة في الأرواح والبنية التحتية. وكانت المقاطعات المتضررة إسمرالداس ومانابي وغواياس بها عدد كبير من السكان الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي. وفرض هذا ضغوطاً وتوقعات إضافية على الحكومة حيث كان مطلوباً منها أن توفر المساعدة الإنسانية وأن تضطلع بأعمال التعمير بصورة سريعة وفعالة. وشملت بعض التحديات ما يلي: ضمان فعالية التنسيق بين المؤسسات؛ والحفاظ على الهياكل الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي؛ وضمان الحق في التعليم والغذاء والمياه وغير ذلك من الحقوق الأساسية؛ وإنشاء المخيمات المؤقتة وتعهدها؛ والترتيب لنقل من تركوا بدون مأوى. وعموماً، أدت الأوضاع في أعقاب الزلزال إلى تفاقم التمييز الذي كان قائماً من قبل ضد الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي، الذين كانت إمكانية حصولهم على الخدمات العامة الجيدة محدودة بالفعل.

٦٧ - وأفادت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك بأن المكسيكيين المنحدرين من أصل أفريقي يعانون من مستويات عالية من التهميش الاجتماعي والاقتصادي، نتيجة لممارسات العنصرية والتمييز العنصري التاريخية. فقد كان حضور السكان المكسيكيين المنحدرين من أصل أفريقي منخفضاً على مر التاريخ، ولا يزال الجهل بالمساهمات الهامة التي قدموها للبلد، سواء في الماضي أو الحاضر، متفشياً، مما يديم الاعتقاد الخاطيء بأن جميع السكان المنحدرين من أصل أفريقي هم أجناب.

٦٨ - وفي بيرو، لاحظت منظمات المجتمع المدني ومكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الجنوبية أن أشكال التمييز العنصري والخطاب العنصري الموجهة ضد الشعوب الأصلية وأبناء بيرو المنحدرين من أصل أفريقي لا تزال منتشرة في مجال الرياضة وفي التلفزيون والصحف

وشبكات التواصل الاجتماعي. ورغم اعتراف الحكومة بوجود تمييز ضد أبناء بيرو المنحدرين من أصل أفريقي وتجرّمها لذلك التمييز، فلم يصدر سوى حكم قضائي واحد بشأن هذه المسألة. وأقرّ مكتب أمين المظالم في بيرو بالتمييز التاريخي والهيكلي الذي عانت منه هذه الفئة، عبر القرون، ولا تزال تعاني منه.

٦٩ - وأفادت منظمات المجتمع المدني بأن ما نسبته ٧٣,٦ في المائة من سكان أوروغواي المنحدرين من أصل أفريقي يعيشون في أفقر مناطق البلد؛ أما نسبة هؤلاء السكان ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٤ عاما ضمن النظام التعليمي فلا تزيد على ٢٢ في المائة، ولا يصل منهم سوى ما نسبته ١ في المائة إلى الدراسة في المستوى الجامعي. ولا تقتصر الفجوة الهائلة التي يعاني منها العديد من أبناء أوروغواي المنحدرين من أصل أفريقي على مجالي التعليم أو العمل، فهي تشمل أيضا المشاركة التمثيلية والسياسية في هيئات صنع القرار. ووفقا لما أظهرته بحوث أجراها المرصد الجامعي للسياسات الثقافية، فإن أكثر من نصف سكان أوروغواي يوافق على عبارة تؤكد أن مواطني أوروغواي عنصريون.

٧٠ - وقدم فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي^(٥)، بعد الزيارة التي قام بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية (١٩-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)، معلومات عن تأثير الأمريكيين المنحدرين من أصل أفريقي أكثر من غيرهم بالمستويات المفرعة لوحشية الشرطة، والاستخدام المفرط للقوة الفتاكة من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، والتحيز العرقي والتفاوتات في نظام العدالة الجنائية، وعمليات الحبس الجماعية وسياسات التشدد إزاء الجريمة. وذكر الفريق أيضا أن هناك فجوة مستمرة بين الأمريكيين المنحدرين من أصل أفريقي وبقية السكان على صعيد جميع مؤشرات التنمية البشرية تقريبا.

٧١ - وقدم الفريق العامل أيضا، بعد زيارته إلى إيطاليا (١-٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦)^(٦)، معلومات عن الفرق بين الخطاب الرسمي والإطار القانوني القائم لإزالة التمييز العنصري وكراهية الأجانب وخطاب الكراهية في البلد. وأعرب الفريق، على وجه الخصوص، عن قلقه البالغ إزاء الجرائم المرتكبة بدوافع عنصرية وإزاء خطاب الكراهية والتحريض على الكراهية، وعدم المقاضاة على ذلك، وعدم توفير سبل الانتصاف الملائمة. وذكر أنه لاحظ استمرار التمييز فيما يتعلق بالحصول على الرعاية الصحية وفرص السكن والعمل. وأشار

(٥) انظر A/HRC/33/61/Add.2.

(٦) انظر A/HRC/33/61/Add.1.

الفريق العامل أيضا إلى انعدام المعرفة بتاريخ تجارة الرقيق الإيطالية والماضي الاستعماري وثقافات أفريقيا.

٧٢ - وأفادت مفوضية حقوق الإنسان في بولندا بحدوث طفرة في عدد جرائم الكراهية ذات الدوافع العنصرية أو القومية أو العرقية أو الدينية، التي كان ضحاياها أجنب أو مواطنون بولنديون من مختلف الخلفيات العرقية. وأشارت المفوضية كذلك إلى أن نظام سجلات القضايا لا يتضمن معلومات عن مركز الشاكي من حيث المواطنة أو الجنسية أو الأصل العرقي. وفي الأشهر الأخيرة، أعربت المفوضية عن قلقها الشديد إزاء تنامي المواقف السلبية داخل المجتمع البولندي، التي تصل أحيانا حد العداء وكره الأجنب، والتي تتجلى في التحريض العلني على الكراهية وفي الاعتداءات البدنية، التي كثيرا ما تكون اعتداءات وحشية. وقد حظي العديد من هذه الحالات باهتمام وكالات إنفاذ القانون باعتبارها جرائم كراهية. وفي الوقت نفسه، لاحظت المفوضية أن الإحصاءات التي يحتفظ مكتب المدعي العام سجلت أيضا زيادة في عدد الدعاوى القضائية المتعلقة بالجرائم العنصرية.

٧٣ - وقدم المعهد الهولندي لحقوق الإنسان معلومات عن التمييز العنصري في أماكن العمل الذي يتعرض له المنحدرون من شعب سورينام وجزر الأنتيل. ولاحظ المعهد أن الشباب والرجال من جزر الأنتيل يعانون من التمييز في سوق العمل ومن القوالب النمطية السلبية في مكان العمل، وأن معدلات البطالة في أوساطهم أعلى من معدلاتها عند غيرهم. وأفاد المعهد بأنه، على الرغم من تشجيع الحكومة للمساواة في فرص الحصول على التعليم، فإن "الفصل العرقي" بحكم الواقع قائم في نظام المدارس العامة الهولندية. وقدم المعهد أيضا معلومات عن خطاب الكراهية الذي يستهدف السكان المنحدرين من أصل أفريقي في سياق النقاش الحاد حول شخصيتي عيد الميلاد الخرافيتين، وهما "Sinterklaas" و "Zwarte Piet" (بيتر الأسود)، والتدابير المحددة التي اتخذتها الحكومة لمعالجة هذه المسألة. وخلص المعهد إلى أن هناك زيادة سُجلت في خطاب الكراهية الذي يستهدف السكان المنحدرين من أصل أفريقي في هولندا، بما في ذلك السياسيون ولاعبو كرة القدم، وأن لشبكات التواصل الاجتماعي دورا هاما في نشر تصريحات عنصرية مجهولة المصدر.

٧٤ - وأبرزت لجنة المساواة وحقوق الإنسان في المملكة المتحدة عملها المتصل بالأقليات العرقية، بما في ذلك المنحدرون من أصل أفريقي، في إنكلترا وويلز. وخصّصت اللجنة بالذكر أعمالها المتعلقة بالأثر غير المتناسب لممارسة الإيقاف والتفتيش؛ والتقارير الإعلامية والقوالب النمطية؛ وثغرات العمالة المتصلة بالعرق، بما في ذلك معدلات البطالة في أوساط المنحدرين من أصل أفريقي وتركّزهم في الأعمال غير المأمونة والمنخفضة الأجر؛ والتحصيل التعليمي

النسبي للأطفال المنتمين إلى الأقليات العرقية؛ والمعدلات غير المتناسبة للطرد من المدرسة في أوساط الأطفال المنتمين إلى الأقليات العرقية؛ والتسلط القائم على التحامل في المدارس؛ والتمثيل في إطار نظام العدالة الجنائية؛ والتمثيل في قطاع البث الإذاعي والتلفزيوني. وقدمت اللجنة أيضا معلومات عن إحصاءات العدالة الجنائية المتعلقة بمحاكمات أفراد من الأقليات العرقية، وبالأحكام الصادرة بحقهم.

٧٥ - وأفادت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند أنها ترصد عن كثب الادعاءات المتعلقة بحوادث التمييز أو المخالفات الأخرى بحق الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في الهند. وأشارت إلى أن نسبة كبيرة من هؤلاء الأشخاص الذين يعيشون في الهند هم طلاب جامعيون. وأفادت اللجنة كذلك بأنها تحيط علما بالادعاءات المتعلقة بالتمييز ضد الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، وأن بعضها قيد النظر داخل اللجنة.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٦ - تحققت في السنة الثانية من العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي نتائج واعدة وإيجابية، وذلك بفضل تشجيع زيادة المعرفة والاعتراف بمساهمة المنحدرين من أصل أفريقي في المجتمع. فقد أنشأت بعض الدول أطرا تشريعية وطنية ووضعت سياسات وآليات وطنية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. ومع ذلك، فقد لوحظ تجدد وشرعنة العنصرية وكره الأجانب في الخطاب العام في وسائل الإعلام، وفي بعض الحالات، من جانب السياسيين. وهذا يمثل خطرا كبيرا، ليس على حقوق الضحايا فحسب، بل أيضا على سيادة القانون وعلى الديمقراطية واللحمة الاجتماعية والسلام في المجتمع بصفة عامة. وتمشيا مع الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله، ومع إعلان وبرنامج عمل ديربان، وبرنامج أنشطة العقد الدولي، ينبغي للدول أن تواصل تنقيح تشريعاتها واعتماد سياسات عامة لتلبية احتياجات السكان المنحدرين من أصل أفريقي وغيرهم من الفئات التي تتعرض للتمييز العنصري، وأن تضاعف جهودها على النحو التالي بصفة خاصة:

(أ) يتعين إبداء إرادة سياسية أقوى لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب، استنادا إلى الوعي بعودة العنصرية وما يترتب عليها من تهديد خطير. وينبغي للسياسيين والأحزاب السياسية الاضطلاع بدور قيادي في مجال مكافحة العنصرية وكرهية الأجانب وتعزيز التضامن واحترام الفئات التي تعاني التمييز والاعتراف بها،

بما في ذلك المنحدرون من أصل أفريقي، بوصف أفرادها أعضاء كاملي العضوية في المجتمع؛

(ب) يواجه السكان المنحدرون من أصل أفريقي في الوقت الحاضر مشكلة خطيرة تتمثل في الإقصاء الاجتماعي والتجاهل. وقد يقتضي أيضا تحقيق المساواة العنصرية أن تكون الدول الأعضاء أنشط في تدخلاتها، وأن تتخذ تدابير إيجابية لإزالة الظروف التي تتسبب في التمييز العنصري أو تساهم في إدامته. وتمشيا مع برنامج أنشطة العقد، يمكن أن يشمل ذلك اعتماد سياسات العمل الإيجابي في المجالات التي كان الإحساس بالتمييز فيها، من الناحية التاريخية، أشد حدة، من قبيل الحصول على التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل والعدالة والمشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول. وينبغي، في هذا الصدد، إيلاء اهتمام خاص لحالة النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي، اللواتي يتعرّضن لتمييز مركّب؛

(ج) ينبغي للدول، بغية تعزيز الديمقراطية وتحقيق المواطنة الكاملة، أن تشجع مشاركة جميع الفئات التي تعاني من التمييز العنصري، بما في ذلك السكان المنحدرون من أصل أفريقي، في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلداتهم. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز الحوار بين الثقافات من خلال تعميق المعرفة المتبادلة فيما بين مختلف الطوائف على أساس القيم العالمية وحقوق الإنسان. وعلى نفس المنوال، ينبغي للدول الأعضاء أن تشجع على زيادة المعرفة بثقافة المنحدرين من أصل أفريقي وتاريخهم وتراثهم، وعلى احترام تلك الأمور، كما ينبغي لها أن تتخذ جميع التدابير الكفيلة بالإعمال الكامل لحق المنحدرين من أصل أفريقي، ولاسيما الأطفال والشباب، في الالتحاق بجميع مستويات التعليم الجيد بمختلف أشكاله، على قدم المساواة ودون تمييز؛

(د) يؤدي التمييز العنصري في مجال إقامة العدل إلى الإخلال بسيادة القانون ويقوض الثقة في النظام القانوني ويفضي إلى إيذاء السكان المنحدرين من أصل أفريقي على يد المؤسسات ذاتها المسؤولة عن حمايتهم. ويتجلى ذلك في جميع مستويات نظام العدالة الجنائية، بدءاً من التمييز العنصري أثناء التحقيق في الجرائم، مروراً بالمستويات غير المناسبة من العنف الشرطي، وانتهاءً بتشديد العقوبات. وينبغي للدول الأعضاء أن تعلن بوضوح أن التمييز العنصري في إجراءات الإيقاف والتفتيش، وفي تواتر و/أو وشدة الاتهامات و/أو الإدانات و/أو الأحكام، هو أمر مخالف للقانون ويشكل انتهاكا لحقوق

الإنسان، وينبغي لها أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لمكافحة التمييز العنصري ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع المراحل التي يشتمل عليها نظام العدالة؛

(هـ) ينبغي للدول الأعضاء، بغية رصد حالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي وتقييم التقدم المحرز وتعزيز صورتهم وتحديد الفجوات الاجتماعية وصياغة السياسات العامة، أن تقوم بجمع بيانات إحصائية موثوقة عن حالة حقوق الإنسان للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، وتصنيف تلك البيانات وتحليلها وتعميمها ونشرها. وينبغي أن تصنف هذه البيانات الإحصائية بما يتفق والتشريعات الوطنية، مع الحفاظ على الحق في الخصوصية ومبدأ التحديد الذاتي للهوية؛

(و) توجه الدعوة إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين للمساهمة في الصندوق الخاص أو المشروع الخاص الذي أنشأته مفوضية حقوق الإنسان تحديداً من أجل أنشطة العقد.